



نجاح باهر لتطبيق معايير فواصل التداول من قبل إدارة البورصة والحفاظ على المستثمرين

# البورصة تمتص الصدمة.. و1,5 مليار دينار مكاسب سوقية

أحمد مغربي - شريف حمدي

عوضت بورصة الكويت في جلسة تعاملات أمس كثيرا من الخسائر التي لحقت بها في جلسة أول من أمس الدامية والتي شهدت هبوطا حادا وخسرت خلالها 3,2 مليارات دينار، وذلك على وقع استهداف العديد من الأسهم القيادية خاصة في السوق الأول. وكانت أسهم السوق الأول، حسب مصادر لـ «الأنباء»، عليها طلبات شراء كثيرة معلنة في جلسة أول من أمس بعد الانخفاض الذي شهدته بقرابة 10 ملايين دينار، إلا أن إغلاق مؤشر السوق الأول من قبل إدارة السوق بعد نصف ساعة من التداول نظرا لهبوط السوق لأكثر من 10٪، حال دون تنفيذ طلبات الشراء على هذه النوعية من الأسهم التي ارتأت الكثير من المتعاملين فرصة في شرائها بعد تدني أسعارها لمستويات مشجعة على اقتنائها.

وعلى إثر تنفيذ طلبات الشراء على الأسهم القيادية بقوة، حققت القيمة السوقية لبورصة الكويت مكاسب كبيرة بنهاية تعاملات أمس بنسبة 4,8٪، حيث تخطت المكاسب السوقية 1,5 مليار دينار بما يعادل 5 مليارات دولار، وهي تقريبا نصف القيمة السوقية التي خسرتها البورصة الكويتية في تعاملات أول من أمس، لترتفع القيمة السوقية إلى 33,501 مليار دينار.

وشهدت البورصة أعلى مستوى سيولة خلال 6 أشهر، حيث اقتربت قيم التداول عند الإقفال من 87 مليون دينار مقارنة مع 10,23 ملايين دينار أول من أمس، وقفزت الأحجام 125,7٪ إلى 322,71 مليون سهم مقابل 143 مليون سهم بجلسة الأحد الماضي.

وقالت المصادر إن المستثمرين المحليين والعالميين والصناديق الاستثمارية والمحفظة الوطنية قاموا بعمليات شراء مكثفة على الأسهم التي انخفضت أسعارها بشكل كبير خلال جلسة أول من أمس، وتم الدخول بكثافة على الأسهم المحملة بالارباح.

وأشادت المصادر بنجاح فواصل التداول التي تم تطبيقها للمرة الأولى في جلسة يوم الأحد



البورصة تستوعب خسائر يوم الأحد الماضي وتسجل أنشطة سيولة في 6 أشهر (زين علام)

شراء قوي على أسهم السوق الأول وتنفيذ طلبات الشراء المؤجلة

72٪ من القيمة لأسهم «الوطني» و«بيتك» و«أهلي متحد» و«زين» و«الخليج»

المستثمرون المحليون والعالميون قاموا بعمليات شراء مكثفة على الأسهم

نقطة مكاسب ليصل إلى 5784 نقطة. ومكاسب السوق لم تقتصر على ارتفاع المؤشرات والقيمة السوقية، بل امتدت لتشمل السيولة التي شهدت قفزة كبيرة بنسبة 750٪، إذ بلغت 86,9 مليون دينار مقارنة مع 10,2 مليون دينار، وكان نصيب السوق الأول من إجمالي السيولة 92,5٪.

وتركزت السيولة حول أسهم الوطني الذي استحوذ على 22 مليون دينار من الإجمالي مرتفعا بنسبة 8,5٪، تلاه بيتك بـ 19,5 مليون دينار مرتفعا بـ 7٪، ثم أهلي متحد بـ 11,5 مليون دينار مرتفعا بـ 10,7٪، ثم زين بـ 5,3 ملايين دينار مرتفعا بـ 5,5٪، وبيتك الخليج بـ 4,8 ملايين دينار مرتفعا بـ 5,8٪، وبذلك تكون الأسهم الخمسة استحوذت على 63 مليون دينار تشكل 72٪ من إجمالي قيمة التداول في جلسة تعاملات أمس.

ولم تكن بورصة الكويت

جماعية على مستوى كل مؤشراتنا، إذ ارتفع مؤشر السوق الأول بنسبة 6,3٪ بمكاسب 379 نقطة ليصل إلى 6370 نقطة، كما ارتفع مؤشر السوق الرئيسي بـ 1٪ محققا 45 نقطة ليرتفع إلى 4624 نقطة، وبالتالي ارتفع مؤشر السوق العام بنسبة 4,9٪ محققا 268

أن السوق يتمتع بعدد من الإيجابيات منها اقتراب توزيعات الأسهم ودخول سيولة فوتسي المتوقعة قبل نهاية مارس الجاري بالإضافة إلى دخول الأموال الأجنبية الضخمة ضمن ترقية السوق إلى ناشئ على مؤشر «MSCI».

وحققت البورصة مكاسب

وهو الأمر الذي رفع من معدلات الثقة لدى الأجانب في بورصة الكويت. وبيئت أن البورصة استوعبت الصدمة من انتشار فيروس كورونا المستجد في البلاد وتم الصعود لتعويض جزء كبير من خسائر جلسة الأحد.

إلى ذلك، رصدت المصادر

أداء أسواق الخليج خلال تداولات الإثنين 2 مارس 2020				
القيمة السوقية 1 مارس 2020	القيمة السوقية 2 مارس 2020	التغير بالقيمة	نسبة التغير	
104,143,600,757	109,215,811,719	5,072,210,962	4,9%	الكويت
94,668,191,397	96,382,594,008	1,714,402,611	1,8%	دبي
140,487,368,058	140,844,973,068	357,605,010	0,3%	أبوظبي
142,011,908,316	137,638,444,887	4,373,463,429-	3,1%-	قطر
24,494,412,895	25,404,626,210	607,213,315	2,4%	البحرين
17,347,798,000	17,326,507,900	21,290,100-	0,1%-	عمان
2,218,255,197,624	2,225,706,881,670	7,451,684,046	0,3%	السعودية
2,741,711,477,047	2,752,519,839,462	10,808,362,415	0,4%	الإجمالي

المصدر: شركة كامكو انفسنت

الوحيدة التي اكتسبت باللون الأخضر في تعاملات أمس، إذ حطبت بورصات الخليج بمكاسب جيدة عوضت هي الأخرى جزءا من خسائرها، حيث ارتفع سوق دبي بـ 2,5٪، كما ارتفع سوق أبوظبي بـ 0,8٪، وارتفع سوق البحرين بـ 2,3٪، أما سوق الكويت فكان الأكثر تحقيا للمكاسب بـ 6٪ لمؤشر السوق الأول.

وحققت بورصات الخليج مكاسب سوقية بقيمة 10,8 مليارات دولار وذلك بقيادة السوق السعودي الذي حقق مكاسب بـ 7,4 مليارات دولار والسوق الكويتي ثانيا بمكاسب 5 مليارات دولار وسوق أبوظبي المالي بمكاسب 1,7 مليار دولار وسوق دبي المالي بمكاسب 357,6 مليون دولار، أما سوق قطر فخسر 4,3 مليارات دولار في جلسة أمس والسوق المعاني كذلك بلغت خسائره 21,2 مليون دولار. فيما بلغت مكاسب سوق البحرين المالي 607,2 ملايين دولار.

## «كامكو إنفست»: بورصات الخليج

### تسجل أكبر انخفاض شهري منذ 4 سنوات.. خلال فبراير

أداء أسواق الأسهم الخليجية خلال شهر فبراير 2020						
أسواق الأسهم الخليجية	الإغلاق المؤشر (%)	الأداء الشهري (%)	الأداء منذ بداية العام (%)	القيمة السوقية الشهرية (مليارات دينار)	قيمة التداولات الشهرية (مليارات دينار)	مؤشر السيولة الشهرية (مليارات دينار)
الكويت - مؤشر السوق الأول	6,730.2	(4.3%)	(3.5%)	116.4	1,728.8	16.2
الكويت - مؤشر السوق الرئيسي	4,769.3	(3.1%)	(2.9%)	145.7	812.2	12.4
الكويت - مؤشر السوق العام	6,072.1	(4.0%)	(3.3%)	98.9	1,058.3	6.6
السعودية	7,628.3	(7.5%)	(9.1%)	2,246.5	19,093.5	17.3
أبوظبي	4,901.4	(4.9%)	(3.4%)	145.7	812.2	12.4
دبي	2,590.0	(7.2%)	(6.3%)	98.9	1,058.3	6.6
قطر	9,490.1	(9.1%)	(9.0%)	144.5	1,243.6	13.1
البحرين	1,660.5	0.2%	3.1%	25.8	44.8	12.5
مسقط	4,130.9	1.3%	3.8%	17.5	137.3	8.7
إجمالي الأسواق الخليجية				2,795.3	24,118.5	15.9

المصدر: بورصة كامكو انفسنت

الذي أثر على الأسواق في كافة أنحاء العالم. وبلغت الخسائر الشهرية للسوق نسبة 7,5٪، فيما بعد أكبر تراجع يشهده المؤشر منذ أغسطس 2019 ما دفع إلى تسجيل السوق لخسائر بنسبة 9,1٪ منذ بداية العام نهاية فبراير 2020. وأثرت العمليات البيعية المكثفة على كل قطاعات السوق باستثناء قطاعي الرعاية الصحية والتطبيقات وخدمات التقنية التي شهدت مكاسب هامشية خلال الشهر.

عكس سوق أبوظبي للأوراق المالية المكاسب التي حققها في يناير 2020 العالمية على خلفية زياد المخاوف من تأثير تفشي فيروس كورونا، حيث تراجع مؤشر سوق دبي المالي بنسبة 7,2٪ على أساس شهري في فبراير 2020 وعكس المكاسب الهامشية التي سجلها في يناير 2020 (+0,9٪) ليسجل المؤشر بذلك خسائر على صعيد أدائه منذ بداية العام 2020 حتى تاريخه (-16,3٪). كانت بورصة قطر هي أكثر البورصات الخفيفة تأثرا بالعمليات البيعية التي اجتاحت الأسواق العالمية في فبراير 2020، بعد أن أنهت تداولات شهر يناير 2020 دون تغير يذكر.

المنطقة. كما تراجعت أيضا أسهم قطاعي البنوك والاتصالات بما أدى إلى تراجع مؤشريهما بنسبة 7٪ تقريبا لكل منهما، في حين كان تراجع مؤشر القطاع العقاري العالم، وكذلك على مستوى المنطقة قرابة نهاية فبراير 2020، ما دفع معظم المؤشرات الرئيسية نحو التراجع، حيث فقد مؤشر «مورجان ستانلي الخليجي» نسبة 7,3٪ من قيمته خلال الشهر فيما يعد أعلى معدل تراجع يسجله منذ يناير 2016، وهو الأمر الذي ساهم في تزايد تراجع المؤشر منذ بداية العام حتى تاريخه إلى 8,8٪، وكانت قطر هي أكثر البورصات الخليجية تراجعا خلال الشهر، تبتعتها السعودية والإمارات.

أما على صعيد أداء قطاعات السوق المختلفة، فقد كان التراجع واسع النطاق في فبراير 2020، حيث اقتصر تسجيل مكاسب على قطاع النقل فقط الذي شهد نموا هامشيا خلال الشهر على خلفية المكاسب التي سجلها سهم موانئ دبي العالمية بعد أن أعلنت الشركة عن عزمها للانسحاب من البورصة.

في المقابل، كان قطاع المرافق العامة من أكبر القطاعات المتراجعا خلال الشهر، حيث شهدت معظم الأسهم المدرجة ضمن القطاع انخفاضات ثنائية الرقم. تبعه مؤشر قطاع المواد الأساسية بخسائر مؤشيرية تخطت نسبها أكثر من 10٪ فيما يعزى بصفة رئيسية لضعف أداء شركات البتروكيماويات، بالإضافة إلى الانخفاض واسع النطاق الذي شهدته أسهم شركات الأسمت على مستوى

قال تقرير صادر عن شركة «كامكو إنفست»، إن أسواق دول مجلس التعاون الخليجي شعرت بحرارة ارتفاع حالات الإصابة بفيروس كورونا على مستوى العالم، وكذلك على مستوى المنطقة قرابة نهاية فبراير 2020، ما دفع معظم المؤشرات الرئيسية نحو التراجع، حيث فقد مؤشر «مورجان ستانلي الخليجي» نسبة 7,3٪ من قيمته خلال الشهر فيما يعد أعلى معدل تراجع يسجله منذ يناير 2016، وهو الأمر الذي ساهم في تزايد تراجع المؤشر منذ بداية العام حتى تاريخه إلى 8,8٪، وكانت قطر هي أكثر البورصات الخليجية تراجعا خلال الشهر، تبتعتها السعودية والإمارات.

أما على صعيد أداء قطاعات السوق المختلفة، فقد كان التراجع واسع النطاق في فبراير 2020، حيث اقتصر تسجيل مكاسب على قطاع النقل فقط الذي شهد نموا هامشيا خلال الشهر على خلفية المكاسب التي سجلها سهم موانئ دبي العالمية بعد أن أعلنت الشركة عن عزمها للانسحاب من البورصة.

في المقابل، كان قطاع المرافق العامة من أكبر القطاعات المتراجعا خلال الشهر، حيث شهدت معظم الأسهم المدرجة ضمن القطاع انخفاضات ثنائية الرقم. تبعه مؤشر قطاع المواد الأساسية بخسائر مؤشيرية تخطت نسبها أكثر من 10٪ فيما يعزى بصفة رئيسية لضعف أداء شركات البتروكيماويات، بالإضافة إلى الانخفاض واسع النطاق الذي شهدته أسهم شركات الأسمت على مستوى

## بوتين يجتمع بشركات النفط للتشاور قبيل اجتماع «أوبك+»

### النفط يقفز 4٪.. و«أوبك» تناقش

### تخفيض الإنتاج مليون برميل



رويترز: قفزت أسعار النفط أكثر من 4٪ خلال تداولات أمس، بعد تسجيل أدنى مستوياتها في عدة سنوات في وقت سابق، حيث تغلبت الآمال في تعميق خفض إنتاج أوبك وخطوات تحفيز من البنوك المركزية على بواعث القلق حيال تضرر الطلب من جراء تفشي فيروس كورونا.

وكان خام برنت عند 51,91 دولارا للبرميل، مرتفعا 2,24 دولار بما يعادل 4,5٪، ليتجاوز أدنى مستوياته منذ يوليو 2017 الذي سجله في وقت سابق عند 48,40 دولارا.

وعلى الضفة الأخرى للأطلسي، سجل الخام الأميركي غرب تكساس الوسيط أقل سعر له في 14 شهرا عند 43,32 دولارا، لكنه تعافى بعدما إلى 46,65 دولارا، مرتفعا 1,89 دولار أو 4,2٪.

وحقق كلا الخامين القياسيين أول مكاسبه بعد خسائر لست جلسات. وقال مدير أبحاث السلع الأولية العالمية لدى غولدمان ساكس جيفري كاري إن «التعطل غير المسبوق للنشاط الاقتصادي في الصين أسفر عن فقد ما يقدر بـ 4 ملايين برميل يوميا من الطلب على النفط مقارنة مع خمسة ملايين برميل يوميا أثناء الركود العظيم في 2008/2009». خفض بنك أوف أميركا توقعاته لأسعار النفط في 2020، حيث توقع هبوط سعر برنت وغرب تكساس الوسيط 8

دولارات للبرميل إلى 54 دولارا و49 دولارا للبرميل على الترتيب. كما رجح البنك أن تخفض «أوبك+» الإنتاج الأسبوع القادم في حين قد يتباطأ نمو معروض النفط الأميركي إلى 500 ألف برميل يوميا في 2020. وعلى الصعيد نفسه، قال مصدران إن اجتماعات أوبك وحلفائها ستمضي قدما كما هو مقرر في فيينا يومي الخامس والسادس تخفيضات إنتاج النفط بعد موعد انتهائها الحالي في نهاية مارس وما إذا كان سيتقرر تمديدتها.

برميل يوميا بدلا من التخفيض المقترح في البداية بمقدار 600 ألف برميل يوميا. من جهته، قال ديمتري بيسكوف، المتحدث باسم الكرملين إن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أجرى محادثات مع شركات النفط الروسية أمس الأول بخصوص مقترحات تعميق تخفيضات إنتاج أوبك وحلفائها أو تمديدتها. وأضاف: «لم يهدف هذا الاجتماع لأخذ أي قرار معين»، مضيفا أن جميع الأسئلة المحددة المتعلقة بأي تخفيضات إنتاج إضافية سيبحثها وزير الطاقة الكسندر نوافك هذا الأسبوع أثناء اجتماع منتج النفط. وأوضح بيسكوف أنه ليس لدى بوتين أي

خطوة فورية للتحدث إلى السعودية أو أعضاء أوبك بشأن الوضع في سوق النفط. في المقابل، قال ألكسندر نوافك إن روسيا لم تتلق مقترحا من أوبك لخفض إنتاج النفط مليون برميل يوميا بشكل مشترك. وأضاف أن روسيا تعكف على تقييم المقترح السابق للجنة أوبك+ والمتأمل في خفض الإنتاج 600 ألف برميل يوميا.

ويتميل عدة أعضاء رئيسيين في أوبك لخفض إنتاج أكبر، حسبما قالته 4 مصادر مطلعة على المحادثات الأسبوع الماضي، وذلك مع انخفاض أسعار النفط بفعل المخاوف من تأثر الطلب جراء تفشي فيروس كورونا.